



مؤتمر شبكة النساء العراقيات
ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق
بغداد في 17 تشرين الثاني 2007

ايضاحات عن العلاقة بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية

جمال الجواهري - ناشط في منظمات المجتمع المدني

Jamal.j@iraqi-alamal.org

ان موضوع المشاركة الجدية لدور المنظمات غير الحكومية في عملية اعادة البناء يتطلب فهماً أوضح من قبل الجميع لدور المنظمات ، وعدم اقتصار هذا الدور على استكمال دور الحكومة أو سد ما تعجز عنه ، بل نطلب دوراً في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة . وهنا نعني ان يكون هناك قانون أو قرار واضح يقر بحق الوصول إلى المعلومات بما يساعد في التحليل المنطقي والحقيقي للواقع .

✓ نحن نقول ان القبول بحق عمل المنظمات غير الحكومية ، يعني حكماً القبول بتمثيلها للفئات الاجتماعية المختلفة التي انبثقت منها ، وهذا يتطلب اشراك هذه المنظمات في صياغة القوانين الاجتماعية والاقتصادية قبل اقرارها من قبل البرلمان ، وهنا اذ نطلب هذا الحق والدور وفق قانون ، نتمنى ايضاً الغاء قرار اغلاق قصر المؤتمرات وجلسات البرلمان أمام المنظمات غير الحكومية .

✓ ان وضع أسس صحيحة وبناءة للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة والمجتمع ، وتفعيل دورها في نشر ثقافة حقوق الانسان والأمن الإنساني والسلم الاجتماعي ، واعادة البناء والتنمية مطلب مهم ، ويفترض ان تستند هذه العلاقة إلى :

- شرعية تأسيس المنظمات وضمان استمرار عملها
- حرية واستقلالية عملها
- ضمان شفافيته ومساءلتها ومحاسبتها وفق القانون

فالشرعية والحرية والاستقلالية هي عناصر أساسية وهامة للمجتمع المدني العراقي ، ويجب النظر إليها باعتبارها حقوقاً طبيعية في اطار سيادة القانون .

وحق التأسيس يتعلق بحق المواطنين في التجمع ، وحقهم بالانضمام إلى جماعات وروابط مدنية ، وهذا حق كفله الدستور العراقي والقوانين والمواثيق الدولية ، وأيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل العراق .

والاستقلالية تعني الحق في بلورة أهداف واستراتيجية ونشاطات بناء على مصالح واحتياجات وألويات مرجعياتها ، وليس فقط تكمل ما تعجز أن تقوم به الحكومة . كما ان الاستقلالية تعني الاستقلال التنظيمي عن مؤسسات الدولة بعيداً عن البيروقراطية الإدارية والاجتهادات الشخصية التي يعتمدها مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ، ويفترض أن يتحول إلى مكتب تسجيل وفق آلية قانونية واضحة ومعلنة وصلاحيات غير قابلة للتأويل والاجتهاد . كما ان قرار وزارة الداخلية قبل فترة قليلة بإلغاء تسجيل أكثر من مائتي منظمة مجتمع مدني يعتبر قراراً تعسفياً وغير قانوني .

وهنا نطلب الحق في المشاركة في النقاش الهادىء والمعمق لمسودة قانون المنظمات غير الحكومية بعيداً عن المهرجانات والمؤتمرات ، كونه ينظم عملها .

وأخيراً فإن الحديث عن استغلال المنظمات كغطاء للنشاطات الارهابية والفساد المالي ، فهي لاتستثنى من مجمل الواقع العراقي ، الذي تتفشى فيه هذه الظواهر الخطيرة ، سواء على صعيد الأجهزة الحكومية والقطاعات الاجتماعية الأخرى ، وان استمرار الحديث سوف يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الحكومة والبرلمان من جهة والمجتمع العراقي من جهة أخرى .

=====